

إسرائيل وفلسطين

بين الانفصال وخارطة الطريق الاقتصادية

مجموعة إكس

أيار 2005

إسرائيل وفلسطين

بين الانفصال وخارطة الطريق الاقتصادية

مجموعة إكس

لاحقا لنقاش أجراه خبراء اقتصاد إسرائيليين وفلسطينيين في بداية عام 2002، قرر البروفسور جلبرت بن حيون من جامعة بول سيزان - إكس - مرسيليا III المساهمة في التوصل إلى رؤية للعلاقات الاقتصادية المستقبلية بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ولهذا الغاية نظم ورشة عمل دولية حول "إمكانيات التعاون الاقتصادي المستقبلي في الشرق الأوسط: منظور إسرائيلي - فلسطيني". عقدت الندوة في إكس إن بروفانس بفرنسا في تموز 2002.

وتأسست بعد الندوة مجموعة عمل - ومن هنا جاءت تسمية "مجموعة إكس" - بغرض تجميع وجهات النظر الإسرائيلية والفلسطينية حول القضايا الاقتصادية المرتبطة بالتدابير المستقبلية الدائمة بين الطرفين ولخلق ملتقى لمناقشة وتحليل السيناريوهات والاقتراحات المختلفة. وقد التقت المجموعة بشكل منتظم بعد ذلك في باريس واسطنبول وفونتينبلو والقدس وركزت في لقاءاتها على تطوير "خارطة الطريق الاقتصادية" كجزء مكمل للعملية السياسية التي ابتدأت بخريطة الطريق التي طرحتها ودعمتها اللجنة الرباعية.

تضم مجموعة إكس أكاديميين إسرائيليين وفلسطينيين وأعضاء من المؤسسات الرسمية الإسرائيلية والفلسطينية (كمراقبين) - وخاصة وزارات تعمل في المجال الاقتصادي. كما تضم مجموعة إكس خبراء وأكاديميين دوليين وأعضاء في المؤسسات الدولية - الاتحاد الأوروبي، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي - وكلهم كذلك يشاركون كمراقبين.

مجموعة إكس: الأعضاء والمراقبون

الإسرائيليون	الدوليون	الفلسطينيون
<p>بروفسور أرييه ارنون منسق الورقة دائرة الاقتصاد - جامعة بن غوريون</p> <p>السيد ألون إتكين اقتصادي</p> <p>السيد يورام غاباي رئيس، بايليم الرئيس السابق لإدارة دخل الدولة 1989-1995</p> <p>مستشار تمار هاكر عضو سابق في الوفد الإسرائيلي - بروتوكول باريس</p> <p>بروفسور ريووفان حوريش رئيس دائرة المالية، مدرسة إدارة الأعمال، كلية الإدارة في تل أبيب مدير عام سابق، وزارة الصناعة والتجارة</p> <p>د. رون بونديك مدير مركز بيريس للسلام</p> <p>د. إيلي ساغي كلية ايتان بيرجلاس للاقتصاد جامعة تل أبيب</p> <p>بروفسور جيمي وينيلات دائرة الاقتصاد، جامعة بن غوريون</p> <p>السيد غابي بار رئيس دائرة الشرق الأوسط، وزارة الصناعة والتجارة والعمل (مراقب)</p> <p>مستشار ييشاي سوريك مدير قسم التنمية الإقليمية والعلاقات الدولية، مكتب نائب رئيس الوزراء (مراقب)</p>	<p>بروفسور جلبير بن حيون رئيس المجموعة دائرة الاقتصاد - جامعة بول سيزان</p> <p>- إكس - مرسليليا III</p> <p>د. سياستيان ديسو اقتصادي - البنك الدولي (مراقب)</p> <p>السيد جاك أولد-أوديا وزارة الاقتصاد والمالية والصناعة، فرنسا (مراقب)</p> <p>د. برنارد فيليب مدير عام الاتحاد الأوروبي بروكسل (مراقب)</p> <p>السيد جويل توجاس-بيرنات نائب رئيس قسم الشرق الأوسط وآسيا الوسطى صندوق النقد الدولي (مراقب)</p>	<p>السيد صائب بامية منسق الورقة اقتصادي</p> <p>د. سمير حزبون اقتصادي مؤسسة "داتا" للدراسات الاقتصادية</p> <p>السيد سمير حليلة أمين عام مجلس الوزراء (مراقب)</p> <p>د. سعد الخطيب مدير السياسة التجارية بالتريد</p> <p>مستشارة نسرين عباس مستشارة قانونية وحدة دعم المفاوضات (مراقب)</p> <p>د. أمين بيضون اقتصادي مؤسسة الإدارة الاقتصادية (EMAN)</p> <p>د. صلاح الدين عبد الشافي مستشار اقتصادي (مراقب)</p>

تلقت هذه الدراسة دعماً من:

المجلس الإقليمي (المحافظة) في بروفنس - ألب - كوت دازور (فرنسا)

المجلس العام (لواء) بوش دو رون (فرنسا)

مدينة إكس إن بروفانس (فرنسا)

مكتب النرويج التمثيلي لدى السلطة الفلسطينية

مركز بريس للسلام

كما تود مجموعة إكس أن تتقدم بالشكر ل:

♦ سمادار شابيرا، مديرة وحدة الاقتصاد والأعمال، مركز بريس للسلام.

♦ أسماء حماد، مساعدة المنسق الفلسطيني لمجموعة إكس.

♦ كولينت ليسكور، مركز الدراسات الاقتصادية والسياسية، جامعة بول سيزان - إكس ? مرسيليا III

على جهودهم القيمة التي لم يكن بالإمكان استكمال المشروع بدونها.

سكرتارية مجموعة إكس

مركز الاقتصاد الإقليمي، للتوظيف والشركات الدولية، كلية الاقتصاد التطبيقي، جامعة بول سيزان - إكس

- مرسيليا III، فرنسا

هاتف: 11 06 12 24 4 33 00 - فاكس: 49 80 32 24 4 33 00

بريد إلكتروني: aix-group.cerefi@univ.u-3mrs.fr

الموقع: www.aixgroup.u-3mrs.fr

ملخص

في هذه الدراسة الاقتصادية، تقوم مجموعة اكس بتحليل المخاطر والفرص المتعلقة بخطة الانفصال الإسرائيلية الأحادية الجانب. تناقش الدراسة الشروط المرتبطة بالانفصال وكيف ستؤثر هذه الشروط على إمكانية إعادة إنعاش الاقتصاد الفلسطيني. كما وتتناول متطلبات ربط خطة الانفصال بالمبادئ التي صدرت عن المجموعة في خارطة الطريق الاقتصادية.

تناولت الدراسة المخاطر الجدية المترتبة على خطة الانفصال والاحتمالات الإيجابية التي يمكن أن تحول إلى فرصة في حال توفر شروط أساسية، وناقشت الدراسة هذه الشروط من خلال الربط بين خطة الانفصال وخارطة الطريق الاقتصادية.

إن تنفيذ خطة الفصل سيخلق تغييرا في الوضع الاقتصادي لقطاع غزة وشمال الضفة الغربية. سوف تؤدي الترتيبات الجديدة إلى إنهاء الوجود الإسرائيلي في هذه المناطق وتغيير ارتباطهم بإسرائيل وبالعالم الخارجي. ورغم أن خطة الانفصال تنص على إبقاء الترتيبات الاقتصادية على ما هي عليها (أي اعتماد اتفاقية باريس)، إلا أن أجزاء من الخطة توحي بعكس ذلك. فمن وجهة النظر الاقتصادية، إذا لم يتم إصلاح الخطة، سوف يكون التواصل ما بين قطاع غزة والسوق الإسرائيلي والضفة الغربية ومصر وأسواق خارجية أخرى محدودا جدا. وإذا تم تنفيذ الخطة كما هي (أي بطابعها المتشدد)، بما في ذلك إغلاق الحدود الخارجية، سوف يتحول القطاع إلى منطقة معزولة وضعيفة اقتصاديا.

وإذا كانت خطة الانفصال تنفذ في إطار خارطة الطريق، كما يدعي مهندسو الخطة، فإن الترتيبات الجديدة لا يجب أن تؤدي إلى نظام اقتصادي في قطاع غزة مختلف عن النظام في الضفة الغربية أو أن يتم فصل القطاع عن الضفة.

إعادة إنعاش فورية للاقتصاد الفلسطيني

منذ بدء أحداث تشرين أول 2000، تراجع الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير. وانعكس الركود الاقتصادي على جميع فروع الاقتصاد: الانتاج المحلي، والدخل الصافي، والاستهلاك، والاستثمارات والصادرات. ونتيجة لذلك، تشهد الأراضي الفلسطينية المحتلة نسب عالية من البطالة وانتشار الفقر.

ولتحقيق الإنعاش الفوري للاقتصاد الفلسطيني، من الضروري العودة بالأنشطة الاقتصادية لما كانت عليه قبل العام 2000، وفتح مجال التنمية المستدامة في إطار دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة. إلا أن هناك شروط لإعادة الأنشطة الاقتصادية، وهي إنهاء نظام الإغلاقات داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، وبناء تواصل اقتصادي معتمد وفعال وآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وأخيراً تأسيس نظام حدود ممنهج وفعال وآمن بتكلفة بسيطة.

تصدير العمالة الفلسطينية

رغم التطورات المتوقعة في الأنشطة الاقتصادية المحلية وفي مجال الصادرات وفي إطار الجهود المبذولة نحو تطوير الاقتصاد (بعد التخلص من القيود الإسرائيلية)، إلا أن الرجوع إلى ما قبل العام 2000 لن يسد الثغرة الاقتصادية والقيود التي فرضت على تصدير العمالة الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلي. تشمل خطة الانفصال أحادية الجانب إمكانية إنهاء تصدير العمالة الفلسطينية وهي سياسة لتقويض عملية إعادة الانتعاش الاقتصادي، فالعمالة الفلسطينية في إسرائيل تحقق مصدر دخل هام في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن جهة أخرى، فإن وضع قيود إضافية على حركة العمال سوف يؤثر سلباً على الجانب الاجتماعي.

التواصل الجغرافي

إن الانفصال الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة يستدعي ربط المنطقتين لضمان اقتصاد وسوق موحد، خاصة فيما يتعلق بإدارة المعابر الحدودية.

يشكل التواصل الجغرافي أهمية كبرى لبناء الدولة وتطوير الاقتصاد الفلسطيني. فعلى المدى البعيد، يجب أن يوفر التواصل الجغرافي مشاريع بنى تحتية واسعة مثل خط أنابيب للمياه والغاز، وتسهيلات تنقل الأسلاك الكهربائية وأنظمة الطرق وشبكة سكة حديد... وعلى المدى القصير، يجب أن يسمح التواصل الجغرافي بعبور الناس والبضائع بين المنطقتين (على نمط الحركة بين المناطق الداخلية الفلسطينية).

الأمن

من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي في إطار خارطة الطريق الاقتصادية، يعمل الجانب الفلسطيني على تكريس الإصلاحات الداخلية بما في ذلك فرض سيادة القانون، وتأسيس فصل السلطات وتطوير آليات قانونية لضمان التنفيذ. يترافق ذلك مع الالتزام الفلسطيني لتحسين الوضع الأمني كما صدر في خارطة الطريق.

ولإنجاح خطة الانفصال، يجب أن تسهل إسرائيل عبور الفلسطينيين والسلع الفلسطينية عبر طرق التصدير (بما في ذلك المطار والميناء الإسرائيلي) والطرق من فلسطين إلى الأردن ومصر. كما تأخذ التدابير الأمنية

بعين الاعتبار أهمية التدفق التجاري الحر. ويتوجب تطبيق الأساليب الإدارية والتكنولوجية المتوفرة لضمان تدفق السلع بطريقة سريعة ومنظمة مع الحفاظ على الأمن. فبدون ذلك، لن تتحقق سيادة فلسطينية اقتصادية.

الخلاصة

تحولنا خطة الانفصال عن النظام الاقتصادي المتفق عليه بدون التقدم في التدابير الدائمة كما نصت عليه خارطة الطريق الاقتصادية. ولأن الانفصال يؤسس الوضع النهائي للأمور الاقتصادية، لا يجب أن يتناقض مع الاتفاقيات المبرمة. إن حصيلة الانفصال قد تشوه عناصر الوضع النهائي بخلق، على سبيل المثال، أنظمة اقتصادية مختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة. من جهة أخرى، إذا كانت التحضيرات في المجالين الاقتصادي والتجاري لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة تأتي خلال عملية الانفصال، سوف توفر هذه التحضيرات فرص إنعاش اقتصادي في الأراضي الفلسطينية.

المقدمة

إن التغييرات الحديثة في إسرائيل وفلسطين تثير حيرة العديد من المراقبين. في حزيران 2004، قررت الحكومة الإسرائيلية تنفيذ خطة الانفصال من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية بشكل أحادي، مما يتعارض مع السياسة المعلنة لأرييل شارون عندما انتخب في بداية الانتفاضة الثانية. وفي كانون ثاني 2005، باشر رئيس السلطة الوطنية المنتخب، محمود عباس، بتنفيذ وقف إطلاق النار وأعلن عن رغبته في استئناف مفاوضات الوضع الدائم. وفي شباط 2005، بات من الواضح أن عدة قنوات من المحادثات والمفاوضات قد استؤنفت في شرم الشيخ. في هذه الدراسة، نقوم بتحليل الأبعاد الاقتصادية لهذه التطورات الأخيرة. خلال الأشهر الأولى من العام 2005، وأثناء صياغة هذه الوثيقة، يبدو أن هذا العام الخامس (بعد انهيار المفاوضات السياسية في العام 2000) قد يشير إلى تحول إيجابي مع إعادة تفعيل العملية السياسية كخيار حقيقي. بيد أن هذا التوجه المتفائل نوعاً ما يبدو بعيداً كل البعد عن الواقع. إلا أننا نعتقد أنه يمكن إلقاء الضوء من جديد على التفاعلات المعقدة بين الاقتصاد والسياسة، باعتمادنا على خبراتنا السابقة. إن هذا التوجه بحد ذاته له قيمة لأنه يخلق إمكانية التطوير واحتمال أن يكون المستقبل الاقتصادي والسياسي في المنطقة أكثر إشراقاً من الماضي القريب.

خلال الأربع سنوات الماضية، ساد عدم الثقة في المنطقة بشكل كبير لدرجة أن التحدث عن اتفاقية بين الجانبين بات أمراً خيالياً أو حلماً يصعب تحقيقه. ولكننا نعتقد أنه يجب دراسة إمكانية بلورة اتفاقية جديدة بين الطرفين لأن البدائل أسوأ. كما أننا نمتلك الأسباب الكافية لإظهار أنه يمكن للجانبين أن يديرا مفاوضات ذات معنى وأن يحلا هذا النزاع الطويل والمر بين إسرائيل وفلسطين.

لم يتم تحديد شكل الهيكلية الحقيقية للانفصال المخطط له من قطاع غزة، ولذلك فإن نظام الانسحاب الاقتصادي غير واضح - خاصة فيما يتعلق بمراقبة الحدود الخارجية للمنطقة وأشكال الربط بين قطاع غزة والضفة الغربية. لذا يجب أن نركز على فرضيات معينة متعلقة بنظام اقتصادي للانفصال ودراسة الإيجابيات والسلبيات للأنظمة البديلة. سوف نركز على تداعيات التدابير الاقتصادية المستقبلية بين إسرائيل وفلسطين، كما هو مبين في خارطة الطريق الاقتصادية التي أعدتها المجموعة في كانون ثاني 2004.

في خارطة الطريق الاقتصادية، تناولت مجموعة اكس التدابير الاقتصادية المنسجمة مع حل "الدولتين"، بما في ذلك رسم الحدود المتفق عليها. وتعتمد هذه التدابير على نظام اقتصادي جديد

¹ الفصل الثاني، المادة 11، الإتفاقية الإسرائيلية - الفلسطينية المرحلة حول الضفة الغربية وقطاع غزة، واشنطن، 28 أيلول

تماما بين الدولتين. وكما هو مشار إليه في ملحق "التدابير الاقتصادية الماضية والمستقبل بعيد الأمد"، تمت تجربة النظام المقترح لعدة أسباب. وخرجت المجموعة بخاتمة أنه إذا تم تنفيذ النظام بعد بلورة اتفاقية بين الجانبين، سيوفر هذا النظام البيئة الأفضل لنمو الاقتصادين على المدى البعيد والوصول للمستوى المعيشي المطلوب (إذ سيكون متقاربا). في هذه الدراسة، نقوم بفحص الشروط الأساسية لمتابعة الاتجاه الذي يقودنا من الانفصال الأحادي الجانب إلى حل متبادل ومستقر ودائم.

إن حل "الدولتين" يعني حدود سياسية متفق عليها. خلال السنوات الماضية، خرج المحللون الاقتصاديون بنتيجة أن الحدود الاقتصادية، المبنية بطريقة فعالة على أساس اتفاقية، قد تحسن الرخاء الاقتصادي لكلا الدولتين.

إن الانفصال الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة يستدعي ربط المنطقتين، خاصة فيما يتعلق بالحدود. تنعكس وحدة الضفة الغربية وقطاع غزة في تاريخ مشترك والبنى السياسية الحالية والارتباطات العائلية والأمور الديموغرافية والثقافية. كما أن لهذه الوحدة أبعاد اقتصادية هامة تتعلق بالتجارة والعمالة والتعليم العالي والنظام الصحي الخ... نصت اتفاقية السلام الانتقالية للعام 1995 على التالي:

"ينظر الجانبان للضفة الغربية وقطاع غزة على أنهما وحدة اقليمية واحدة، وسيتم المحافظة على وضعهما ووحدة أراضيها خلال المرحلة الانتقالية"¹.

يشكل التواصل الجغرافي أهمية بالغة في تنمية الدولة والاقتصاد الفلسطيني على الأمدين القريب والبعيد. فعلى المدى البعيد، يجب أن يوفر التواصل الجغرافي مشاريع بنى تحتية واسعة مثل خط أنابيب للمياه والغاز، وتسهيلات تنقل الأسلاك الكهربائية وأنظمة الطرق وشبكة سكة حديد... وعلى المدى القصير، يجب أن يسمح التواصل الجغرافي بعبور الناس والبضائع بين المنطقتين (على نمط الحركة بين المناطق الداخلية الفلسطينية). يعتمد مبدأ التواصل الجغرافي على أن لا يكون السفر عبره كالسفر عبر نقطة مرور دولية.

الخلاصة: إن البنية الحالية للتدابير الاقتصادية (القريبة الأمد) بين الاقتصادين الإسرائيلي والفلسطيني، في سياق اتفاقية باريس، تعتمد على العناصر التالية:

1. إطار اقتصادي متطابق على الحدود الخارجية، ويعرف بـ "شبه الاتحاد الجمركي".
2. لا وجود لحدود اقتصادية داخلية.
3. تدابير مماثلة في الضفة الغربية وقطاع غزة والتعامل مع المنطقتين كوحدة اقتصادية (وسياسية).

نعتقد أنه في الحالة الفلسطينية الإسرائيلية، حيث لا يوجد بعد دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة، تجنب

مهندسو اتفاقية باريس (وعملية السلام في أوسلو) القضايا الصعبة المتعلقة بالسيادة (كالدولة والحدود والانسحاب وإزالة المستوطنات، الخ...) من خلال خلق مفهوم غامض للسيادة الفلسطينية، إذ صمموا اتفاقية انتقالية يتعايش فيها المجتمعان تحت السيطرة الإسرائيلية على المعابر الخارجية في المرحلة الأولى، وصولاً إلى قيام دولة فلسطينية مع سيطرة فلسطينية على المعابر الخارجية وبناء "المرات الآمنة". ومن ثم تبدأ مفاوضات الوضع النهائي حيث يتم التشاور حول رسم الحدود والتواصل الجغرافي الدائم. لقد تم وعد الفلسطينيين في هذا الإطار الانتقالي بمستوى معيشة عال ووقت لبناء قدراتهم كي تعمل مؤسسات الدولة بفاعلية. في العام 1999، كان من المفروض أن تنتهي هذه المرحلة الانتقالية وأن يتوصل الجانبان على اتفاقية دائمة. هذا ما لم يحدث.

إن التدابير للوضع الدائم وعلى المدى البعيد، كما أقرتها مجموعة اكس في المرحلة الثالثة لخارطة الطريق، تفترض التالي:

1. إمكانية خلق إطار اقتصادي خارجي مختلف على الحدود الخارجية لإسرائيل وفلسطين لتنفيذ سياسات استيراد وتصدير مستقلة.
2. إمكانية تأسيس حدود اقتصادية داخلية بين إسرائيل وفلسطين.

وأيضاً

3. تدابير لتوحيد الضفة الغربية وقطاع غزة ومعاملتها كوحدة سياسية واقتصادية.
- يفترض الإطار البعيد الأمد بلورة اتفاقيات مستقرة. إن ميزات الاستقرار واضحة ولكن وبالإضافة لذلك، تعتقد مجموعة اكس أن تصدير سلع أكثر وعمالة أقل ستؤثر بشكل إيجابي على توازن العلاقات الاقتصادية المستقبلية بين الجانبين.²

² أستروب وديسوس (2002)، البنك الدولي (2002)، اكس (2004)

٢. التدابير الاقتصادية على المدى القريب

يجب على التدابير القصيرة المدى والمطبقة خلال المرحلة الانتقالية ابتداءً من الحاضر مروراً بالانفصال ووصولاً باتفاقية الوضع النهائي في المرحلة الثالثة، أن تعتمد على اتفاقية باريس (الجزء الأول من الفرضيات المبينة أعلاه). لا يجب أن يخلق تنفيذ خطة الانفصال شروطاً تتناقض مع هذه الفرضيات. إلا أن بعض الأمور الهامة في خطة الانفصال قد تقضي على هذه الفرضيات وتخلق وقائع مناقضة لاتفاقية باريس. وهذه المشاكل هي:

سيواجه مبدأ الحدود الخارجية المتطابق تحدياً في إحدى سيناريوهات الانفصال، لن يدخل معبر رفح في إطار النظام الحدودي الحالي المتطابق. والسبب في ذلك هو الإنهاء المحتمل للوجود الإسرائيلي على خط الحدود الخارجية، بما في ذلك الحدود مع مصر (المعروفة بـ "فيلا ديلفيا")، والميناء البحري والجوي. لقد تمت مناقشة الحلول المحتملة لهذه المشكلة ومن ضمن المقترحات هو الاعتماد على طرف ثالث يعمل كوكيل لضمان التدابير الحالية على طول الحدود الخارجية.

المشكلة الثانية تتعلق بإنشاء حدود اقتصادية داخلية. حسب ما جاء في اتفاقية باريس، لا يجب أن تلقى التجارة بين إسرائيل وفلسطين أي عوائق، كما ويجب أن يستمر التدفق العمالي بطريقة طبيعية. إلا أن قرار الحكومة الإسرائيلية في حزيران 2004 يهدد العنصر الأساسي لاتفاقية باريس، وتم توضيح هذه النقطة من قبل الوكالات الدولية. يتناقض القرار الإسرائيلي - الذي يقضي بإنهاء تدفق العمال الفلسطينيين ابتداءً من عام 2008 - مع فرضية أنه لن تكون هناك حدود داخلية دائمة للعمالة في المستقبل القريب. إن التداخات الاقتصادية لهذا القرار بعيدة المدى ومنافية لأي خطة تنمية معقولة للاقتصاد الفلسطيني.

يتعلق الانحراف الثالث من اتفاقية باريس بالتعامل مع الضفة الغربية وقطاع غزة كإقتصاد واحد. لا يحبذ تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى وحدات اقتصادية منفصلة وذلك لأسباب اقتصادية ومن أجل الحفاظ على أفاق اتفاقية الوضع النهائي. إن تقسيم الأراضي الفلسطينية لا يتماشى مع رؤية السلام المبينة على إقامة الدولة الفلسطينية القابلة للحياة كما نصت عليه خارطة الطريق.

الانفصال أحادي الجانب

في حزيران 2004، صادق مجلس الوزراء الإسرائيلي على النسخة المعدلة من خطة الانفصال التي قدمها

رئيس الوزراء شارون. وتم مصادقة الخطة من قبل الكنيست في تشرين أول. وحسب ما جاء في الخطة، سوف تنهي إسرائيل وجودها العسكري والمدني في قطاع غزة وجزء محدود من شمال الضفة الغربية بشكل أحادي الجانب. وبالتوازي مع هذا الانسحاب، سوف تستمر إسرائيل ببناء جدار الفصل في الضفة الغربية وتبقي تواجدها العسكري بين قطاع غزة ومصر (طريق فيلاديلفيا)، وبين الضفة الغربية والأردن، وستواصل سيطرتها الجوية والبحرية وعلى جميع المداخل.

في حال التنفيذ، سوف تخلق الخطة وضعا جديدا. في كانون ثاني 2004، قمنا بتحليل إمكانيات إعادة إنعاش الاقتصاد الفلسطيني في إطار خارطة الطريق الاقتصادية إذا ما تم تنفيذ خارطة الطريق السياسية. وكانت نقطة الانطلاق في خارطة الطريق الاقتصادية المرحلة الثالثة من خارطة الطريق السياسية، بافتراض أن الجانبين متفقان على تنفيذ الحل الدائم لدولتين وإنهاء النزاع. ومن ثم، وباتجاه هندسي معاكس، قمنا بوصف التغييرات الاقتصادية اللازمة خلال المرحلتين الأولى والثانية من خارطة الطريق والتي يمكن أن تؤدي إلى اقتصاد فلسطيني قابل للحياة في المرحلة الثالثة. في هذه الدراسة، سوق نقدر الأوضاع التي سيخلقها الانفصال وكيف لهذه الأوضاع أن تؤثر على التوقعات الاقتصادية لإعادة إنعاش الاقتصاد الفلسطيني وكيف يمكن لهذه الظروف أن ترتبط بمبادئنا المشار إليها في خارطة الطريق الاقتصادية.

إن تنفيذ خطة الانفصال سيخلق تغييرا في الوضع الاقتصادي لقطاع غزة وشمال الضفة الغربية، بإنهاء الوجود الإسرائيلي في المنطقتين وبتغيير إرتباطهما بإسرائيل وبقاقي أنحاء العالم. ورغم أن خطة الانفصال تشير إلى إبقاء التدابير الاقتصادية الموجودة حاليا (مثل اتفاقية باريس وشبه الاتحاد الجمركي)، إلا أن أجزاء من الخطة تفيد بعكس ذلك. تنص الخطة على أن استكمال الانسحاب "سوف يبطل سريان أي إدعاءات ضد إسرائيل بالنسبة لمسؤوليتها تجاه السكان الفلسطينيين في قطاع غزة". بالإضافة لذلك، تشير الخطة إلى أن "ستقوم إسرائيل بالمراقبة والإشراف على الغطاء البري الخارجي، وبالسيطرة الحصرية على الجو في قطاع غزة، وستواصل إسرائيل الأنشطة العسكرية على طول الساحلي للقطاع". وإذا كانت خطة الانفصال تنفذ في إطار خارطة الطريق، كما يدعي مهندسو الخطة، فإن الترتيبات الجديدة لا يجب أن تؤدي إلى تطبيق نظام اقتصادي في قطاع غزة مختلف عن النظام الاقتصادي المطبق في الضفة الغربية أو أن يتم فصل القطاع عن الضفة. فمن وجهة النظر الاقتصادية، إذا لم يتم إصلاح الخطة، سوف يكون التواصل ما بين قطاع غزة والسوق الإسرائيلي والضفة الغربية ومصر وأسواق خارجية أخرى محدودا جدا. وإذا ما تم تنفيذ الخطة كما هي (أي بطابعها المتشدد)، بما في ذلك إغلاق الحدود الخارجية، سوف يتحول القطاع إلى منطقة معزولة وضعيفة اقتصاديا.

إعادة إنعاش اقتصادية فورية

منذ بدء أحداث تشرين أول 2000، تراجع الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير. وانعكس الركود الاقتصادي على جميع فروع الاقتصاد: الإنتاج المحلي، والدخل الصافي، والاستهلاك، والاستثمارات والصادرات. ونتيجة لذلك، تشهد الأراضي الفلسطينية المحتلة نسب عالية من البطالة وانتشار الفقر وصعوبات مالية كبيرة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

ولتحقيق الإنعاش الفوري للاقتصاد الفلسطيني، من الضروري العودة للأنشطة الاقتصادية كما كانت عليه قبل العام 2000، وفتح مجال التنمية المستدامة في إطار دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة. إلا أن هناك شروط لإعادة الأنشطة الاقتصادية، وهي:

إنهاء نظام الإغلاقات داخل الضفة الغربية وقطاع غزة،

بناء تواصل اقتصادي معتمد وفعال وآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة،

تأسيس نظام حدود ممنهج وفعال وآمن يسمح بحرية حركة البضائع من وإلى الضفة الغربية وغزة مع إسرائيل وكافة الدول بتكلفة عادية،

تنفيذ برنامج إعادة إنعاش طارئ.

أفادت تقارير البنك الدولي أن الشروط المذكورة أعلاه ستزيد من مجموع الناتج المحلي بشكل كبير وستقلل من نسب البطالة والفقر.³ ويتوقع أن يتدفق السوق المحلي بتحسّن التنقل والعبور داخل وبين الضفة الغربية وقطاع غزة.

كما ويتوقع أن تنتج عن تلك الشروط نتائج إيجابية على تصدير البضائع. فرغم التقيّد والمحدودية، أثبتت الصادرات الحالية مساهمتها الهامة للاقتصاد الوطني، بيد أن هذه الأرقام لا تمثل الإمكانيات الحقيقية للتصدير. إن الهبوط الخطير الذي شهده الاقتصاد الفلسطيني بالتصدير مرتبط مباشرة بالقيود المفروضة وليس بتدهور مفاجئ لقدرات تصدير فعلية. بالإضافة لذلك، يقدر نمو التصدير بـ 20%⁴ إذا ما تم التخلص من القيود المفروضة وتم استعادة الحركة التجارية مع الشركاء الأساسيين الحاليين، خاصة إسرائيل، وبتنوع النمو والدخول للأسواق الأخرى، خاصة من خلال اتفاقيات تجارية مع الدول العربية ودول الإتحاد الأوروبي.

رغم التحسينات المتوقعة في القطاع الاقتصادي المحلي والتصدير في حال إزالة القيود، و إذا تم تحسين

³ البنك الدولي 2004

⁴ تحقيق إمكانيات التصدير - بالتريّد فلسطين (كانون ثاني 2005) والبنك الدولي (2004)

⁵ إلا أنه لا يمكن اعتبار 24 نظام إغلاقات بمعزل عن الأمن، خاصة عندما يشكل العسكريون الذين يقصون دخول إسرائيل تهديدا. إن الأمن بحد ذاته ليس في إطار هذه الدراسة، إلا أنه مطلوب بذل جهود من قبل السلطة الفلسطينية لتنفيذ التزاماتها الأمنية كما ذكر في خارطة الطريق ليشتمل للدول المانحة أن تتطالب بتسهيلات في نظام الإغلاقات. البنك الدولي، حزيران 2004.

نظام المعابر، وتم استهداف التنمية بشكل جيد، فإن إعادة إنعاش كاملة لمستوى ما قبل العام 2000 لن تسد الثغرة الاقتصادية المتبقية من قبل القيود المفروضة على تصدير العملة الفلسطينية للسوق الإسرائيلي. إن التفاوض عن طرح أهمية مصدر الدخل الناتج عن العملة في إسرائيل وآثاره الاجتماعية في حال انحساره سيضعف الجهود المبذولة لإعادة الإنعاش.

وتجدر الإشارة إلى أن إعادة الإنعاش الاقتصادي (في نطاق خارطة الطريق الاقتصادية) تتطلب أن يستمر الفلسطينيون وأن يعملوا على تكريس الإصلاحات الداخلية، بما في ذلك فرض سيادة القانون على نطاق واسع، وتأسيس فصل السلطات وتطوير آليات قانونية لضمان التنفيذ. يترافق ذلك مع الالتزام الفلسطيني لتحسين الوضع الأمني كما صدر في خارطة الطريق.⁵

3. خطة الانفصال وخارطة الطريق الاقتصادية

إن خطة الانفصال المقترحة وبانسحابها المحدود من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية لا توفر الدافع الملئم لإعادة الإنعاش الاقتصادي لأن بعض تداعيات الخطة الاقتصادية قد تضر إمكانية التنمية على المدى الطويل. من جهة أخرى، إن إزالة نظام الإغلاق الداخلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، والعمل على تواصل جغرافي بين المنطقتين والسيطرة الفلسطينية على النقاط الحدودية مع الأردن ومصر وإسرائيل، كل هذه الأمور معا ستعطي دافعا لإعادة إنعاش فورية للاقتصاد الفلسطيني في الأمد القريب. ويقدر البنك الدولي أن إجراء تسهيلات فورية في نظام الإغلاقات الداخلية قد يساهم في رفع الناتج المحلي السنوي إلى حوالي 3% في الأعوام القادمة.⁶

إن خطة الانفصال تحولنا عن التدابير الدائمة كما هو منصوص عليه في خارطة الطريق الاقتصادية. لقد قمنا بتوصية بلورة اتفاقية تجارة حرة بين إسرائيل وفلسطين في الوضع النهائي كما تم التوصية من قبل دراسات أخرى حول خيارات النظام التجاري في الوضع النهائي.⁷ لا يجب أن تناقض خطة الانفصال الاتفاقيات الموجودة والعمل على الوضع النهائي للأمور الاقتصادية بشكل أحادي الجانب. إن حصيلة خطة الانفصال قد تشوه عناصر الوضع الدائم بخلق، مثلا، أنظمة اقتصادية مختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن جهة أخرى، إن التحضيرات في المجال الاقتصادي والتجاري لبناء دولة مستقلة قد تأخذ مجالها خلال عملية الانفصال.

لقد صممت خارطة الطريق الاقتصادية لكي تطبق بالتوازي مع خارطة الطريق السياسية للسلام، والهدف هو قيام دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة اقتصاديا. ركزت خارطة الطريق الاقتصادية على التدابير الاقتصادية لكي تنفذ خلال المرحلة الثالثة من خارطة الطريق السياسية، أي عند مفاوضات الجانبين على الوضع النهائي. تستمد توصيات خارطة الطريق الاقتصادية للفترة الانتقالية من الحاجة للتقدم من الوضع

⁶ مجموعة البنك الدولي، أربع أعوام من الانتفاضة والإغلاقات والمزق الاقتصادي الفلسطيني، تشرين ثاني

⁷ مراجعة مركز بيريس للسلام، العلاقات الاقتصادية المستقبلية بين فلسطين وإسرائيل، حزيران 2004

الحالي للمرحلة الثالثة:

تعتبر المرحلة الأولى من خارطة الطريق الاقتصادية كـ "مرحلة إنقاذ" وتشمل إجراءات لمنع تدهور اقتصادي آخر في الأراضي الفلسطينية. وتطالب المرحلة الأولى الأعمال الأساسية التالية:

١. التدفق الحر للسلع داخل الأراضي الفلسطينية ولأسواق التصدير.
٢. التنقل الحر للعمال داخل الأراضي الفلسطينية واستقرار حد العملة الفلسطينية في السوق الإسرائيلي.
٣. تحويلات مالية لإيرادات السلطة من إسرائيل إلى السلطة الوطنية الفلسطينية دون انقطاع.

وتشتمل المرحلة الثانية على إجراءات لتطوير إعادة التنمية للاقتصاد الفلسطيني ولوضع أسس الاستقلال الاقتصادي. كما تطالب خارطة الطريق الاقتصادية (تماشياً مع رؤية خارطة الطريق السياسية لإقامة دولة فلسطينية بحدود مؤقتة) بالتنفيذ الكامل لاتفاقية باريس المعدلة. ثم تأتي المرحلة الثالثة والمنبثقة عن الإجراءات المذكورة سابقاً لتؤدي إلى سيادة فلسطينية اقتصادية كاملة واتفاقية تجارة حرة مع إسرائيل.

تقوم بدراسة الأعمال المطلوبة خلال "مرحلة الإنقاذ" على النحو التالي:

1. التدفق الحر للسلع

خلال الأربع سنوات الماضية، واجه الاقتصاد الفلسطيني عائقين أساسيين⁸ يتعلقان بتنقل البضائع: العائق الأول هو الإغلاقات والحواجز الداخلية، والعائق الثاني هو الحواجز الخارجية. إن هذه العوائق، التي تقول إسرائيل أنها جاءت بدوافع أمنية والتي يعتبرها الفلسطينيون كعقوبات اقتصادية، كانت العامل الأساسي الذي أدى إلى الأزمة الاقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية. لقد أدت هذه العوائق إلى ارتفاع نفقات النقل وإلى إضعاف إمكانية تنبؤ تدفق السلع. وبالإضافة لذلك، حددت هذه القيود من القدرة التنافسية والإنتاجية للقطاعات الاقتصادية الفلسطينية عامة، وأدت إلى شلل في إمكانيات تنمية قدرة التصدير.

لا تشير خطة الانفصال إلى أن التدابير الحالية بالنسبة لتنقل البضائع - أي الإغلاقات والحواجز ونظام التنزيل وإعادة التحميل الـ "Back-to-back" - ستتغير. ولذلك، فإن خطة الانفصال تشكل تحدياً لأي إمكانية إعادة إنعاش للاقتصاد الفلسطينية. يتوقع الانسحاب من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية - وخاصة تفكيك المستوطنات، أن ينهي عوائق التنقل الداخلي، خاصة في قطاع غزة. ومن جهة أخرى، إن تشديد الإجراءات الأمنية حول قطاع غزة يعني أن القيود الحالية والحواجز المفروضة على البضائع سوف تستمر وربما تتضاعف أيضاً. وسيستمر الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب عدم وجود طريق يربط المنطقتين، وستستمر القيود على التجارة الداخلية بين المنطقتين.

تعد إعادة التدفق الحر للبضائع خطوة أساسية أولى نحو إعادة إنعاش الاقتصاد الفلسطيني. فبدون سوق

⁸ أعلن كل من البنك الدولي ومكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO) وبرنامج منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) أن السبب المباشر لمحنة الاقتصاد الفلسطيني هو القيود التي تفرضها إسرائيل على النشاط الاقتصادي - وخاصة القيود على تنقل الناس والبضائع داخل وبين الضفة الغربية وقطاع غزة، وعبور التجارة الفلسطينية (للاستيراد والتصدير على حد سوي) إلى الميناء البحري والجوي الإسرائيلي وإلى الأسواق الخارجية.

تصدير مستقر، تفتقد الصناعات الفلسطينية القدرة التنافسية حتى في سوقها المحلي، مما يعني وبكل بساطة، أن الوضع الراهن لنظام الرقابة على المعابر لن يحقق دولة فلسطينية قابلة للحياة اقتصادياً.

يجب استهداف التدفق الحر للبضائع على المستويات الثلاث التالية:

١. داخل الأرض الفلسطينية.
٢. بين الأرض الفلسطينية وإسرائيل.
٣. بين الأرض الفلسطينية والأسواق الخارجية الأخرى.

١. التدفق الحر للبضائع داخل الأرض الفلسطينية

إن غياب ترابط مادي أو مباشر بين قطاع غزة والضفة الغربية سيؤثر سلباً على اقتصاد المنطقتين. وسيبقى جدار الفصل والمستوطنات الكبيرة القائمة على أراضي الضفة الغربية أجزاءً كبيرة من الضفة الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية. لقد سبب جدار الفصل ضرراً للاقتصاد في الضفة الغربية بعزل العديد من المدن عن أراضيها الزراعية. إن تقسيم الضفة الغربية لوحدات مختلفة واستمرار ومأسسة نظام الإغلاق سيكون بدون شك مكلفاً جداً، خاصة إذا ما استمر نظام التنزيل وإعادة التحميل الـ "Back-to-back"⁹.

لذلك، إن أهم التعديلات الطارئة المطلوبة لمواجهة الأوضاع الحالية هو العمل على بناء تواصل مستقر، وأمن وغير منقطع بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ولن يتعارض هذا التواصل مع مغزى خطة الانفصال ولن يكون مناقضاً مع خارطة الطريق. على الجانبين، ومعهما طرف ثالث على علاقة بتنفيذ القضايا الاقتصادية، أن يتطرقا لهذا الأمر فوراً. أصدر البنك الدولي تقريراً تنبأ بأن القدرة الإنتاجية سترتفع في قطاع غزة فقط باستعادة حوالي 15% من قطاع غزة المسيطر عليه حالياً من قبل إسرائيل. وإذا افترضنا أن الحكومة الإسرائيلية نقلت الأراضي الزراعية بدون المساس بثرواتها، فيجب أن توفر ربح إنتاجي فوري.¹⁰ ولحصد الفوائد المحتملة المرافقة للناتج الإضافي، فإنه من الضروري أن يتم السماح بالحركة لجميع الأراضي الفلسطينية.

التواصل الجغرافي على المدى القريب

في الوقت الحالي يجب العمل على تواصل جغرافي فوري للتعامل مع الاحتياجات الاقتصادية (والاحتياجات الأخرى) الملحة للفلسطينيين، وبدون أي أحكام سابقة عن تدابير الوضع الدائم بالنسبة للتواصل الجغرافي. إن أي تدابير يعمل عليها في الوضع الراهن يجب أن تحافظ على الروح التي سادت في الاتفاقيات السابقة والمتعلقة بـ "الممر الآمن" أي على النحو التالي:

أن يكون العبور مضموناً لجميع الناس وفي كل الأوقات.

⁹ يقع معبر بيتونيا على الأرض الفلسطينية بين رام الله وإسرائيل وعلى خط جدار الفصل كما نشر في "معوقات تجارية"، العدد الأول، شباط 2005، بالترديد، <http://www.paltrade.org/Publications/Impediments%20Issue%20201409.pdf>

¹⁰ إن الأراضي الزراعية هي من الأفضل في غزة، بدون soil fatigue. بما أن 10% فقط من الـ 32 كلم مربع من الأراضي الصالحة للزراعة داخل المستوطنات قد استعملت.

أن يكون المر آمن وغير معرض لأنشطة عسكرية إسرائيلية.
أن يكون المر مفتوحا للمركبات الفلسطينية الخاصة والبضائع والناس.
أن تكون هناك عدة طرق.

إن الهدف هو بناء شبكة طرق آمنة تربط الضفة الغربية بقطاع غزة لاستخدام الفلسطينيين حصريا. قد تكون الطريق المسيجة هي الحل الأمثل على المدى القصير والمتوسط إذ يتماشى هذا الحل مع الاحتياجات المستقبلية للتواصل الجغرافي. عند تأمين هذه الطريق، يستعمل جميع الناس والمراكب بدون حدود أو تفتيش أممي. ويجب أن يكون تنقل الناس أقل تقييدا بكثير من حركة البضائع. كما أن سكة الحديد خيارا جيدا إذا أضيف إلى الطرق المحددة ولم يكن بديلا عنها. إلا أن تطوير نظام سكة حديد يتطلب وقتا ولذلك يجب أخذه بعين الاعتبار للمرحلة الدائمة وليس الانتقالية.

الأفراد

إن كل شخص يقطن أو يزور الضفة الغربية وقطاع غزة يجب أن يستعمل الـ "مر آمن". يستطيع الناس أن يستعملوا إما سيارات خاصة (تقوم إسرائيل بفحصها لدواعي أمنية) أو سيارات عامة (تقوم إسرائيل بفحصها كنظام تأمين يتم وضعه). ويسمح للأشخاص الموضوعين على "القائمة السلبية" للتنقل في مراكب عامة فقط. ويراقب طرف ثالث تصاريح الأسماء (أي تنفيذ القائمة السلبية الخاصة بالأفراد ممنوعين من دخول إسرائيل). ويجب أن تعطي المركبات العامة (التي تعمل مع شركات خاصة وطنية أو دولية) ضمانات لإسرائيل أنه لا توجد أي أسلحة أو متفجرات داخل المركبات.

ويجب أن يعمل "المر آمن" 24 ساعة يوميا و7 أيام في الأسبوع. وستنقل المركبات الخاصة والعامة على الطرق المحددة. كما وسيتم وضع نظام لتأمين ضمان عدم تحرك المركبات خارج المر آمن عن طريق مراقبة أوقات الانطلاق والوصول وأدوات أخرى.

البضائع

سوف يتم فحص المركبات والبضائع على النقطة الخارجية عند الانطلاق. وسيتم استعمال التكنولوجيا لضمان فحص سريع دون الحاجة لتفريغ الحمولة.

٢. التدفق الحر للبضائع بين الأرض الفلسطينية وإسرائيل

منذ أواخر 1960 وحتى الآن، إسرائيل هي الشريك الأساسي للاقتصاد الفلسطيني. ولم تغير التقلبات

السياسية أو الاتفاقيات الاقتصادية الانتقالية أو تصعيد النزاع هذا الواقع. وبالنسبة للاقتصاد الفلسطيني، إن فوائد وجود اقتصاد واسع نسيباً ومفتوح للتجارة على أبوابه، يشكل إمكانية هائلة.

ورغم أن الاقتصاد الفلسطيني صغير جداً مقارنة بالاقتصاد الإسرائيلي، إلا أن هذا الأخير أيضاً يستفيد من التجارة مع الفلسطينيين. وقد بدأ ذلك واضحاً خاصة العام الماضي عندما تم إغلاق معبر كارني أمام المنتجات الزراعية الإسرائيلية، مما أدى إلى انخفاض حاد وتأثيرات سلبية جادة على المنتجين الإسرائيليين.

وبالتوازي مع تنفيذ الانفصال، على الجانبين أن يبنوا محطات مواصلات للبضائع بهدف تحقيق مواصلات سريعة وأمنة ومعتمد عليها بين الطرفين. ويجب أن تبنى هذه المحطات بين قطاع غزة وإسرائيل وبين الضفة الغربية وإسرائيل. إن هذه الخطوة الأولى - أي بناء محطات المواصلات - هامة جداً لإعادة الحياة للاقتصاد الفلسطيني. ستوفر هذه المحطات أيضاً البنى التحتية الأساسية لتسهيل الحواجز الجمركية في إطار اتفاقية تجارة حرة محتملة في الوضع النهائي.

٣. التدفق الحر للبضائع بين الأرض الفلسطينية والأسواق الخارجية الأخرى

خلال العقد الماضي، لم تكن إسرائيل فقط السوق المركزي للبضائع الفلسطينية ولكن شكلت أيضاً الممر المركزي للبضائع من قطاع غزة. في العام 2003، قام الفلسطينيون بتصدير ما يقارب 50 مليون دولار أمريكي وباستيراد حوالي 350 مليون دولار عبر هذا الطريق. لقد تم توقيف نقل البضائع إلى مصر عبر معبر رفح منذ إغلاق إسرائيل للمحطة التجارية في العام 2002، مما أدى إلى جعل معبر كارني المؤدي لإسرائيل القناة الوحيدة للتصدير والاستيراد.

في ضوء القدرة المحدودة للسوق المحلي، يجب تركيز الجهود نحو تطوير اقتصاد مبني على التصدير ومترابط مع أسواق متعددة، وذلك من أجل إقامة اقتصاد مستقر وتنمية مستدامة. أشار البنك الدولي إلى أن إنهاء الأزمة الاقتصادية الفلسطينية يعتمد على إمكانية دخول القطاع الخاص في التجارة الدولية، أي، بفتح الحدود الخارجية. ومن أجل تطوير القدرة التصديرية للقطاع الخاص، يجب أن يستعيد ويوسع القاعدة التصديرية وأن يطور استقرار ومصداقية تدفق البضائع. إن الأسواق المفتوحة للتصدير، باستثناء إسرائيل/ هي الدول العربية ودول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. إن ميناء أشدود هو الميناء الوحيد للتصدير من قطاع غزة، لذا يتوجب تطوير أنظمة تسمح بعبور سلس وآمن ومعتمد عليه للبضائع من قطاع غزة إلى أشدود. إن بناء سكة حديد كخط مباشر قد يكون خياراً وارداً، إلا أن التدفق التجاري من السلطة الوطنية إلى الأسواق الخارجية من خلال طريق حصرية عبر إسرائيل سيعتمد على التغييرات السياسية، مما يحل الاعتماد على التصدير موضع الشك. لذلك يجب خلق خيارات أخرى.

تفيد خطة الانفصال إلى أن إسرائيل ستواصل سيطرتها الجوية والبحرية على نقاط العبور والحدود مع

¹¹ رغم أن اتفاقية باريس تنادي بتعامل مماثل للاقتصاد والتجارة للفلسطينيين والإسرائيليين، وتنقل البضائع عبر الموانئ البحرية والجوية الإسرائيلية، فإن الإجراءات الأمنية الإسرائيلية على نقاط العبور الأساسية قد حدت من إمكانية وصول الصناعات الفلسطينية بالتصدير خارج إسرائيل.

مصر. بالإضافة لذلك، إن بناء الموانئ البحرية والجوية سوف تطرح في المستقبل. يجب إعادة تقييم هذه السياسية التي تجعل التجارة الفلسطينية تعتمد كلياً على إسرائيل.¹¹ ومن أجل بناء نظام تجاري فلسطيني قابل للحياة، من الضروري أن يتم تطوير نظام مواصلات متعدد الأشكال، ويشمل العناصر التالية:

تسهيلات المواصلات وحمولة البضائع عند نقاط العبور البرية مع الأردن ومصر وإسرائيل (رفع والكرامة ونقاط العبور مع إسرائيل).

تسهيلات الموانئ الجوية والبحرية (للشحن والتبريد) ووضع إجراءات مناولة البضائع لفترة مؤقتة للشحن عبر الموانئ الأردنية والمصرية.

اتفاقيات الترانزيت مع دول الجوار الثالث (مصر، وإسرائيل والأردن).

رفع مستوى طرق عبور التجارة الأساسية والطرق المركزية.

سيطرة فلسطينية على الحدود الدولية ونقاط العبور.

الأمن

يجب أن تأخذ التدابير الأمنية بعين الاعتبار أهمية السماح للتدفق التجاري الحر. إن نظام التنزيل وإعادة التحميل الـ "Back-to-back" المطبق في جميع الممرات الخارجية من المناطق الفلسطينية إلى إسرائيل (أي كارني وإيرز) أو إلى الأردن ومصر (ألنبي ورفح) له تأثيرات اقتصادية سلبية كبيرة ويجب أن يتم تبديل هذا النظام بأساليب أخرى، مثل نظام "من الباب إلى الباب" الـ "Door to Door" أو عن طريق حرية حركة مع تدابير أمنية أساسية. وبالتوازي مع الانفصال، يجب تطبيق أساليب تكنولوجية وإدارية تسمح بتدفق منظم للبضائع عبر طرق التصدير مع الحفاظ على الأمن.

الخاتمة

بتزايد عدد السكان في فلسطين (بنسبة 4٪ سنوياً)، على إسرائيل السماح للصادرات الفلسطينية بالنمو لخلق فرص عمل وتجنب تدهور اقتصادي إضافي. ورغم أن خطة الانفصال تشير إلى إمكانية إعادة فتح مطار غزة وبناء الميناء، إلا أن الخطة تشترط تنفيذ ذلك على أسس أمنية وليس لاعتبارات اقتصادية. كما أن الخطة لا تشير إلى زمن أو تاريخ لتنفيذ المشروعين. لا تتماشى هذه السياسة مع أهداف المراحل الأولى والثانية من خارطة الطريق السياسية والاقتصادية.

بينما ستؤدي الأراضي الإضافية التي ستسحب منها إسرائيل من قطاع غزة إلى ناتج أكبر وكذلك تنقل حر

داخل القطاع و تكاليف منخفضة للمواصلات، سوف يقلل نظام الحدود التجاري الحالي من تأثيره على التصدير. ولا يبدو أن يتحسن هذا الوضع. لن يكون هناك استقرارا اقتصاديا بمجرد استعادة الحركة الداخلية في قطاع غزة فالاستقرار الاقتصادي يعتمد أساسا على إعادة تأسيس وتوسيع الصادرات الفلسطينية. حسب خطة الانفصال، ستقوم إسرائيل بإعادة انتشار قواتها إلى ممر فيلادلفيا على الحدود المصرية. كما ستستمر إسرائيل بالسيطرة على الجمارك. وبالتوازي مع الانفصال، يجب تطوير وتطبيق ترتيبات أمنية تعد بتدفق حر للبضائع بين الضفة الغربية وقطاع غزة دون تعرض إسرائيل للمخاطر. ولكي تنجح خطة الانفصال، يجب تسهيل العبور الفلسطيني لطرق التصدير الإسرائيلية (الموانئ البحرية والجوية) وطرق تصدير معتمدة من الأراضي الفلسطينية إلى الأردن ومصر. ويجب أن تأخذ التدابير الأمنية بعين الاعتبار أهمية السماح للتدفق التجاري الحر. كما يتوجب تطبيق الأساليب الإدارية والتكنولوجية المتوفرة لضمان تدفق السلع بطريقة سريعة ومنظمة مع الحفاظ على الأمن. فبدون ذلك، لن تتحقق سيادة فلسطينية اقتصادية.

ب. العمالة

حتى بداية التسعينات، تم توظيف ما يقارب 20% من العمالة الفلسطينية في إسرائيل ووصلت نسب البطالة إلى أقل من 5% في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبعد العام 1993، مع بداية عملية أوسلو، بدأت الحكومة الإسرائيلية بفرض قيود على العمالة الفلسطينية في إسرائيل. وأدت هذه القيود إلى انخفاض حاد في عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل في العامين 1995-1996 وإلى ارتفاع متزامن في نسب البطالة بسبب عدم توفر فرص عمل محلية لاستيعاب هؤلاء العمال.

ثم تبع ذلك ازدياد ثابت لعدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل في الفترة 1997-1999، وهبط بعدها هذا العدد وانخفض معه النشاط الاقتصادي داخل الأراضي الفلسطينية، مما أدى إلى نسبة بطالة تتجاوز الـ 27% في العام 2004 (35% في قطاع غزة و23% في الضفة الغربية).

إن العمال الأكثر تائرا بمحدودية العمل في إسرائيل هم العمال الأقل مهارة الذين التزموا بأعمال ذو فائدة مضافة منخفضة، مثل البناء والزراعة ونوعا ما التصنيع. إن نسبة المشاركة المنخفضة نسبيا للقوى العاملة تجعل من الصعب على المجتمع الفلسطيني أن يتأقلم مع هذه النسب العالية من البطالة. ومن الواضح أنه لا يمكن تحقيق رؤية دولة فلسطينية مستقرة وقابلة للحياة اقتصاديا إذا استمرت النسب الحالية للفقر والبطالة. لذلك، سوف يعتمد أي احتمال لإعادة إنعاش الاقتصاد على الأوضاع القريبة والمتوسطة المدى والتي ستساعد في تخفيض البطالة وتفتح المجال لإنعاش اقتصادي.

جدول 1: عدد العمال الفلسطينيين (بالآلف) في إسرائيل في الفترة 1981-2004

المجموع	غزة	الضفة الغربية	العام
75.8	35.9	39.9	1981
79.1	36.1	43.0	1982
87.8	39.7	48.1	1983
90.3	40.2	50.1	1984
89.2	41.7	47.5	1985
94.5	43.4	51.1	1986
108.9	46.0	62.9	1987
109.4	45.4	64.0	1988
104.9	39.5	65.4	1989
107.7	43.1	64.6	1990
97.7	41.8	55.9	1991
115.6	43.1	72.5	1992
84.0	30.4	53.6	1993**
65.8	3.6	62.2	1995
61.5	9.2	52.3	1996
82.8	14.2	68.6	1997
120.1	24.1	96.0	1998
135.0	26.7	108.3	1999
117.4	22.2	95.2	2000
69.4	2.5	66.9	2001
50.1	3.5	46.6	2002
57.0	5.6	51.4	2003
50.4	1.8	48.6	2004*

* 1981-1993 حسب الإحصائيات الإسرائيلية

** 1995-2004 حسب الإحصائيات الفلسطينية

في خطة الانفصال، أعلنت الحكومة الإسرائيلية أن عدد العمال الفلسطينيين المسموح دخولهم إسرائيل لن يتجاوز الـ 35000 بهدف تخفيض هذا العدد إلى 0 في العام 2008.

وكما ذكر سابقا، وحتى منتصف التسعينات، لعبت إسرائيل دور الموظف الرئيسي للعمال الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة (أنظر الجدول 1). تشير خارطة الطريق الاقتصادية إلى أنه رغم الدور البسيط الذي سيلعبه سوق العمالة الإسرائيلي في التنمية الفلسطينية، إلا أن أهميته تكمن في مرحلة اقتصادية انتقالية هامة. لذا طالبت خارطة الطريق الاقتصادية استعادة استقرار تدفق العمال الفلسطينيين لإسرائيل في المرحلة الأولى. وتقرح الخطة تنظيم تدفق العمالة بطريقة تخدم متطلبات السوق الإسرائيلي والاحتياجات الفلسطينية للتوظيف على حد سواء. وبتوسيع سوق العمالة الفلسطيني المحلي، سوف ينخفض العدد تدريجيا.

وتقرح خطة الانفصال مساقا آخر: أن يبقى دخول العمال الفلسطينيين لإسرائيل بالتلاؤم مع المعايير الموجودة حاليا وأن يتم تخفيض العدد تدريجيا حتى إنهائه كليا في العام 2008. إن تنفيذ هذه السياسة سيضيف للضغوط المفروضة على سوق العمالة الداخلي وسيجعل الجهود لاستقرار الاقتصاد الفلسطيني صعبة.

ت. التحويلات المالية

إن التدهور المستمر للاقتصاد الفلسطيني قد أدى إلى إجبار السلطة الفلسطينية للعب دورا أكبر في أمور الإنعاش بتوظيف المزيد من الموظفين لتوفير خدمات أكثر، مما أدى إلى رفع مصاريف الميزانية. وفي نفس الوقت، انخفض الدخل بشكل كبير مع بداية الانتفاضة وبالتوازي مع هبوط النشاط الاقتصادي. ورغم أنه أعيد إنعاش الدخل خلال السنتين الماضيتين، إلا أن ميزانية السلطة الفلسطينية بقيت معتمدة بشكل كبير على دعم الميزانية الخارجي. لقد انخفض دعم الدول المانحة في العام 2003 إلى أقل من النصف من مستواه في العام 2001، ونتج عن ذلك عجز مالي يقدر بـ 650 مليون دولار أمريكي للسلطة الفلسطينية في السنة المالية 2004. إن مصدر الدخل الآخر هو إيرادات الضرائب وحسب اتفاقية باريس، فإن الحكومة الإسرائيلية مجبرة على تحويل الضرائب بالكامل وبانتظام. قبل العام 2000، جمعت الحكومة الإسرائيلية ما يقارب ثلثا دخل السلطة الفلسطينية إلا أن تلك التحويلات كانت منقطعة خلال العامين 2001-2002 لأنها غالبا ما كانت مربوطة بأمر قانونية من قبل المحاكم الإسرائيلية بسبب رفع بعض المواطنين الإسرائيليين قضايا ضد السلطة الفلسطينية. تبقى خطة الانفصال الاتفاقيات الموقعة بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية كما هي، إلا أنها لا تتناول الأمور المتعلقة بالدخل والتي أثبتت فشلها في الماضي.

تقرح خريطة الطريق الاقتصادية تحويلات مالية متواصلة وغير منقطعة من إسرائيل للسلطة الوطنية الفلسطينية (خلال المرحلة الأولى)، تفاديا لركود إضافي.¹² في المرحلة الثانية، يجب على إسرائيل أن تلتزم بتعديلات اتفاقية باريس لإنهاء تسريب الضرائب الفلسطينية إلى الجانب الإسرائيلي. ويقدر البنك الدولي أن

¹² تم وقف التحويلات بين كانون أول 2000 وتشرين ثاني 2002، ثم أعيد استئنافها دون عرقلة. لقد احتفظت إسرائيل بما يقارب الـ 100 مليون دولار من الدخل الموقوف في نهاية العام 2004 وربطت إسرائيل ذلك بقضايا قانونية معلقة تم رفعها من قبل مواطنين إسرائيليين ضد السلطة الفلسطينية. لقد عملت الحكومة الإسرائيلية على توضيح للنظام القضائي أن هذا الربط غير ضروري لأن التدفق المنتظم للتحويلات يمكن أن يقطع في المستقبل في حال نجاح أي إدعاء، ولكن محاولات الحكومة الإسرائيلية للاقتناع باع بالفضل.

في 1967-1968 بعد مناقشة داخلية في إسرائيل، قررت الحكومة الإسرائيلية السماح للفلسطينيين لدخول سوق العمل الإسرائيلي. وبعد خمس سنوات من بدء عمل الفلسطينيين في إسرائيل، ساد نوع من وضع ثابت ومتوازن - منذ ذلك الحين، وصلت نسبة العمالة إلى ما يقارب ثلث العمال الفلسطينيين. خلق الفلسطينيون العاملون في إسرائيل دخلا ساهم في ارتفاع نسب النمو في الضفة الغربية وقطاع غزة في السبعينيات والثمانينات. إلا أن هذا العمالة أيضا أدت (نوعا ما) إلى أداء بطيء وضعيف للاقتصاد الفلسطيني. انعكس الضعف في الأداء الاقتصادي في العجز التجاري الفلسطيني، وتم تمويل هذا العجز جزئيا من الأجور المكتسبة في إسرائيل وجزئيا من إيرادات خارجية. إن النظام التكاملي المفروض قد أدى إلى بعض الفوائد للمنتجين الإسرائيليين وللمستهلكين الفلسطينيين، ولكنه كان أقل فائدة للنمو المحلي للاقتصاد الفلسطيني الذي عانى من استثمار ضعيف في القطاعين العام والخاص بسبب اعتماده على العمالة في إسرائيل وبسبب إنحراف ميزان المدفوعات. كان على اتفاقية باريس معالجة كل هذه الأمور.

وكان من المفترض أن تعزز اتفاقية باريس التنمية الاقتصادية وأن يدعم الرخاء الاقتصادي الجديد عملية السلام. نتج عن هذه المفاوضات إعطاء الفلسطينيين البعض من التحكم في مستقبلهم لأول مرة. تبدأ اتفاقية باريس بالنص التالي:

"ينظر الطرفان إلى الحقل الاقتصادي كحجر أساس في علاقتهما المتبادلة بهدف تعزيز مصلحتهما في تحقيق سلام عادل ودائم وشامل. وسوف يتعاون الطرفان في هذا الميدان من أجل إنشاء قاعدة اقتصادية سليمة لعلاقتهما التي ستحكم في المجالات الاقتصادية المتنوعة بمبادئ الاحترام المتبادل للمصالح الاقتصادية لكل طرف والمعاملة بالمثل والمساواة والإنصاف. يشكل هذا البروتوكول أرضية العمل لتقوية القاعدة الاقتصادية للجانب الفلسطيني وللممارسة حقه في اتخاذ القرار الاقتصادي وفقا لخطة الخاصة للتنمية وأولوياته، ويعترف الطرفان بالروابط الاقتصادية لكل منهما مع الأسواق الأخرى، وبالحاجة لخلق مناخ اقتصادي أفضل لشعبيهما ومواطنيهما." (اتفاقية باريس، 1994، ص 1)

لذلك، تعترف الاتفاقية أن هناك طرفان يعيشان جنبا إلى جنب، ويمكن أن يكون لديهما مصالح وأولويات مختلفة. ويمثل كل من الطرفين جسمان منفصلين لصنع القرار.¹⁴ في العام 1994 ومنذ ذلك الوقت أصبحت هذه الاتفاقية أساس النظام الاقتصادي الرسمي الملزم للطرفين.

إلا أن المفاوضات انتهت بعقد مشابه جدا بنظام الدمج المفروض بعد العام 1967 - أي إطار اقتصادي تجاري خارجي بدون حواجز تجارية داخلية وبتدابير محدودة وغامضة للعمال.

¹⁴ وضعت الاتفاقية في باريس تم عقد البروتوكول حول العلاقات الاقتصادية في 29 نيسان 1994 وتم التوقيع الرسمي في القاهرة يوم 5 أيار كملحق لاتفاقية "غزة-أريحا"

تتطرق المادة 7 من البروتوكول إلى موضوع تدفق العمال. تبين الفقرات التالية موضع الجدول:

"سيحاول كلا الجانبين الحفاظ على اعتيادية حركة العمل بينهما، طبقا لحق كل جانب في تحديد حجم وشروط حركة العمل إلى منطقتهم من وقت لآخر. فإذا علق أحد الجانبين الحركة العادية مؤقتا، فإنه سيعطي الجانب الآخر إشعارا فوريا، وللجانب الآخر أن يطالب بمناقشة ذلك الأمر في اللجنة الاقتصادية المشتركة".

منذ صياغة الاتفاقية، نشبت خلافات عن المعنى القانوني للفقرة ومدى تطابق الواقع للتدفق العمالي. لذلك، بعد العام 1994، يجب الفصل بين النظام المطبق فعليا والنظام الرسمي. بعد حرب 1967، فرضت إسرائيل دمج جزئي وكان نظاما مطبقا فعليا على الأرض ونظاما رسميا في آن واحد. إلا أنه، بعد العام 1994، كانت اتفاقية باريس النظام الرسمي بينما كان نظاما آخر يطبق فعليا.

جدول 1: رسم بياني لوصف النظام الاقتصادي

الدمج الاقتصادي	الحدود الاقتصادية	
1994-2004 اتفاقية باريس	خارطة الطريق الاقتصادية	متفق عليه
1993-1967 دمج جزئي مفروض	1994-2004 إغلاقات وفصل جزئي	مفروض

لماذا لم يتم تنفيذ اتفاقية باريس؟ البعض يعتقد أن أحد الأسباب هو نظرية عدم تكامل العقود والتطابق الزمني، ولكن لغاياتنا الآن، يكفي أن نقول أن البروتوكول لم ينفذ بسبب استمرار النزاع والمساومات بين الطرفين. فأصبح الاقتصاد ضحية الطابع الانتقالي والجزئي للعملية.

شكلت الإغلاقات عنصرا هاما في العلاقات الاقتصادية الفلسطينية-الإسرائيلية منذ العام 1994. وفي واقع الأمر، إن قساوة الإغلاقات قد تزايدت وخلقت نظاما اقتصاديا جديدا أخذنا بعيدا عن نظام الدمج. إلا أن الخلق الأحادي الجانب للحدود (الاقتصادية) أخذنا أقرب لما يسمى بـ "الفصل المفروض" - أي خيار الحدود الاقتصادية المفروضة والذي هو بدون شك الأسوأ من بين الخيارات المشار إليها في الجدول 1.

إن الأزمة الاقتصادية الراهنة في الاقتصاد الفلسطيني لم يكن لها مثيل في قساوتها وفي طول فترتها. مع تحليلنا لسبل الخروج من هذه الأزمة، نود الفصل بين مرحلتين: المدى القصير، أي الإطار الذي سيوفره البروتوكول، وال المدى البعيد، عند الاتفاق على التدابير الجديدة للوضع النهائي. نود الإشارة إلى أنه من بين الخيارات الأربع (في الجدول أعلاه)، هناك خيار لم نكشف عنه - حدود اقتصادية متفق عليها - إن هذا

¹⁵ بالتأكيد قد يتحول نظام المعابر المتفق عليها إلى نظام بدون معابر (أيضا متفق عليه) في الوقت المناسب.

إمكانية أفضل للنجاح كنظام دائم على المدى البعيد¹⁵. أما بالنسبة للإجراءات التي يجب أخذها على المدى القريب قبل التوصل لاتفاق دائم، فتم التطرق لهذا الموضوع في هذه الدراسة.

يفترض الخيار بعيد الأمد أنه سيتم رسم خط الحدود التجارية أينما يمكن تطبيق سياسة تجارية وسياسة تنقل عمالي منظم. يطالب هذا الخيار بحدود اقتصادية، حيث يحدد ويسيطر الفلسطينيون والإسرائيليون على التدفق التجاري والعمالي عند نقاط عبور مبنية بشكل سليم. وإذا افترضنا أنه تم اتفاق دائم بين الطرفين، فإن الحدود الاقتصادية (بدلاً من الدمج الاقتصادي الكامل) هي الرؤيا الصحيحة على المدى البعيد في ضوء الوضع الراهن للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني.

يفهم الطرفان تماماً أن التسوية السياسية الوحيدة والممكنة هي حل الدولتين. لقد افترضنا أن حل الدولتين القابلة للحياة ستشمل العناصر التالية:

سيكون للدولة الفلسطينية السلطة لتحديد أهدافها واستراتيجياتها الاقتصادية وتنفيذها بحرية في إطار اتفاق ثنائي دائم.

سوف يتم إدارة التعاون الاقتصادي بحسن نية وبشكل متبادل، دون أي نية للسيطرة. سوف يكون هناك اتفاق واضح وغير غامض حول الحدود.

سوف يكون للدولة الفلسطينية سلطة قضائية اقتصادية على حدودها الخارجية مع الأردن ومصر وإسرائيل، يعني أن الدولة الفلسطينية وإسرائيل سيقومان بتنفيذ سياسات تجارية وعمالية وتنظيمية بطريقة تتناسب مع العلاقات الطبيعية بين الدول ذات السيادة.

سوف تظهر الدولة الفلسطينية امتداداً متصل داخل الضفة الغربية وربطاً فعال بقطاع غزة. توفر حدود القدس خيارين:

الخيار أ: مدينة مفتوحة، مما يؤدي حتماً إلى خلق حدود جمركية-اقتصادية حول المدينة (أي خلق منطقة اقتصادية خاصة)، إلا في حال اتفاق الطرفين على اتحاد جمركي كامل.

الخيار ب: سوف يقسم المعبر المدينة لجزئين، عازلاً المناطق اليهودية عن العربية. وفي هذا الحال، يمكن خلق وضع اقتصادي خاص للبلدة القديمة والمنطقة المحاطة بالسور إذا رغب الطرفان في ذلك. إن حل الدولتين يعني حدود سياسية متفق عليها. وكما أشير سابقاً، استنتج المحللون الاقتصاديون، خلال الأعوام الماضية، أن الحدود الاقتصادية، إذا تم خلقها بطريقة فعالة من خلال بلورة اتفاقية، فتؤدي إلى تحسين ورفاهية اقتصاد الدولتين وليس العكس. إن فوائد الاستقرار واضحة ولكن، وبالإضافة لذلك، إن تصدير بضائع أكثر وعمال أقل له فوائد كبيرة تساهم في علاقات اقتصادية مستقبلية أكثر توازناً بين الطرفين.

المراجع المختارة

- مجموعة اكس (2004) "خارطة الطريق الاقتصادية: منظور إسرائيلي- فلسطيني عن الوضع الدائم"، كانون ثاني، سيريفي CEREFI، اكس- مارسيليا 3، فرنسا.
- مجموعة اكس (مسودة تم تحضيرها لنقاش داخلي في مجموعة اكس، اجتماع 3 كانون أول 2004، القدس). التحول: امكانيات إعادة إنعاش الاقتصاد الفلسطيني بعد الانفصال الإسرائيلي الأحادي الجانب. (مسودة أولية 27 تشرين ثاني 2004 - لم يتم الموافقة عليها من قبل المجموعة).
- تروب وديسو (Astrup & Dessus) (2001)، الخيارات التجارية للاقتصاد الفلسطيني: Some Orders of Magnitude، البنك الدولي، أوراق أعمال MENA، سلسلة 21، واشنطن.
- أستروب وديسو (Astrup & Dessus) (2002) "تصدير العمالة أو البضائع؟ تداعيات الاقتصاد الفلسطيني على المدى البعيد" أوراق أعمال MENA، سلسلة 29، واشنطن.
- زن، لوسكي، سبيفاك، وينبلات (Arnon, Luski, Spivak, Weinblatt) (1997)، "الاقتصاد الفلسطيني: بين الدمج المفروض الفصل الإرادي". ليدن: بريل Leiden:Brill.
- رنون ووينبلات (Arnon & Weinblatt) (2001)، "السيادة والتنمية الاقتصادية: الحالة الاسرائيلية والفلسطينية" The Economic Journal, 111, F291-F308.
- بن شاهار (1993) تقرير المجموعة الاستشارية للمفاوضات السياسية (باللغة العبرية). أنظر أيضا المقدمة والنتائج الأساسية للتقرير الفصلي: 42:1 ص 135-145 (باللغة العبرية).
- كوبهام و كنفاني (2004)، مقدمة لاقتصاد فلسطين: السياسة الاقتصادية والإصلاح المؤسساتي لدولة فلسطينية قابلة للحياة، روتلج.
- ECF & DATA (1998)، نموذج الـ EPS: مجموعة تفاهات إسرائيلية-فلسطينية اقتصادية ممكنة للوضع الدائم.
- المفوضية الأوروبية (1999)، تقييم اتفاقية باريس: العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية.
- الريان وفيشر (1996) "هل الشرق الأوسط وشمال افريقيا منطقة؟ مدي الدمج الإقليمي" ورقة عمل صندوق النقد الدولي ص 30-96.
- الموسى والجعفري (1995) "القوة والتجارة: الاتفاقية الاقتصادية الإسرائيلية الفلسطينية" مجلة الدراسات الفلسطينية، كتاب 42، ص 14-32.

حامد وشعبان (1993) "الاتحاد الجمركي والمالي من جانب واحد: نموذج الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الإحتلال" فيشر (3991) ص 148-117.

الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية الانتقالية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، واشنطن 28 أيلول 1995.

كنفاني (1996) "العلاقات التجارية بين فلسطين وإسرائيل: منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي" القدس ورام الله مركز ماس.

مركز التجارة الفلسطيني - بالتريد، العوائق التجارية، العدد 1 و2 www.paltrade.org/impediments

مركز بيريس للسلام، العلاقات الاقتصادية المستقبلية بين فلسطين وإسرائيل، حزيران 2004.

بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة الشعب الفلسطيني، 1994، باريس (إعادة طباعة في أرنون والاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية الانتقالية، 1995).

شيف Schiff (2002)، السياسة التجارية والخدمات العمالية: خيارات الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة، البنك الدولي، واشنطن، ورقة عمل.

شعبان (1993) "الحركة العمالية الفلسطينية"، مراجعة دولية للعمالة، العدد 132 ص 655-672.

الصفحة الالكترونية الرسمية لمكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي
www.pmo.gov.il/PMOEng/Communication/DisengagementPlan/

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني www.pcbs.gov.ps

مكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط التابع للأمم المتحدة (عدة أعداد) "آثار المواجهات الحالية والقيود في الحركة وإغلاقات الحدود على الاقتصاد الفلسطيني" عبر الصفحة الالكترونية:
www.arts.mcgill.ca/mepp//unsc

البنك الدولي (1993) "تطوير الأراضي المحتلة: استثمار في السلام (6 أعداد)، واشنطن.

البنك الدولي وماس (1999) تنمية في ظل محنة؟ الاقتصاد الفلسطيني في مرحلة انتقالية، تحرير ديوان وشعبان، واشنطن.

البنك الدولي (2002) الخيارات البعيدة المدى للاقتصاد الفلسطيني، واشنطن.

البنك الدولي (2004 أ) الانفصال والاقتصاد الفلسطيني والمستوطنات، واشنطن (حزيران).

البنك الدولي (2004 ب) تقييم أربع أعوام من الإنتفاضة والإغلاقات وأزمة الاقتصاد الفلسطيني (تشرين أول).

البنك الدولي (4002 ج) ركود أو إعادة إحياء؟ الانفصال الإسرائيلي وإمكانيات الاقتصاد الفلسطيني، واشنطن (كانون أول).